

تحقيق

غاصب مختار
journalist.70@gmail.comشمس الدين يعرض أرقام الهجرة والوفيات
هل بات المجتمع اللبناني كهلاً؟

افادت دراسة اعدتها شركة الدولية للمعلومات ان تداعيات الازمة الاجتماعية ادت الى تراجع معدلات الزواج والطلاق والولادات في العام 2020، مقارنة بعام 2019 ومُتوسط الاعوام الخمسة الاخيرة (2015 - 2019)، في حين ارتفعت معدلات الوفيات من جراء الامراض المستجدة كجائحة كورونا التي حصدت كثيرين



الباحث في شركة الدولية للمعلومات محمد شمس الدين.

الالاف من اللبنانيين واللبنانيين هربا من هذا الواقع السيء، بحثا عن فرص عمل افضل نسبيا. لقد بدأنا نتحدث عن هجرة الاطباء والممرضين وكل صاحب خبرة او مهنة. خوفي الكبير هو في حال استمرت الاوضاع الراهنة، ان يفرغ لبنان من طاقاته الشابة والمتميزة والخلاقة.

■ ما ابرز اسباب زيادة اعداد الوفيات، كورونا او تفشي امراض اخرى وعدم القدرة على معالجتها؟

□ ارتفعت الوفيات في العام 2020 عن العام 2019 بنحو 2300 حالة وفاة. هذا الامر مرده الى سببين: كورونا التي ادت في العام 2020 الى وفاة نحو 1466 مواطنا، والسبب الاخر هو نتيجة الضغوط النفسية التي يتعرض لها اللبنانيون من جراء الازمة الاقتصادية. نحن نسمع عن مئات الحالات لاشخاص توفوا نتيجة الصرف من العمل من دون توافر موارد مالية، او بسبب حجز اموالهم في المصارف او فقدان قيمتها، اضافة الى ضياع جنى العمر بفعل تراجع قيمة الليرة اللبنانية. هذا العامل مهم جدا ولا يجب الاستهانة به والتقليل من خطره على حياة الناس، ففي الدول التي مرت بازمات مشابهة حصلت وفيات كثيرة نتيجة هذا الامر. في تقديري ان الازمة التي يمر فيها لبنان لاسيما في الموضوع المصري غير مسبوقه وفريدة على مستوى بلدان العالم التي شهدت المئات من حالات الانتحار وارتفاع الوفيات.

■ ما هو تأثير هذه الارقام مستقبلا على تركيبة المجتمع اللبناني، اقتصاديا واجتماعيا وديموغرافيا؟

□ هذه مؤشرات سنة واحدة، وهي ليست مقلقة او خطيرة. لكن في حال استمرت في السنوات الخمس المقبلة ضمن المنحنى ذاته، بازاء تراجع الزواج والولادات وارتفاع الوفيات، وتوجه منحى الهجرة الى الارتفاع، تصبح مؤشرات خطيرة لانها ستؤدي الى افراغ لبنان من شبابه، وتاليا الى شيخوخة المجتمع اللبناني، فيصبح مجتمعا غير قادر على العمل والانتاج. تقدر الفئات الشبابية في سن العمل والانتاج بنحو 30%، وهي نسبة جيدة، لكن تراجعها في السنوات المقبلة سيكون مؤشرا سلبيا.

منات الاشخاص توفوا نتيجة صرهم من اعمالهم وحالتهم النفسية المتردية

اعداد المسافرين والمهاجرين اللبنانيين خلال العام 2020، التي بلغت 17712 شخصا مقارنة بـ 66806 اشخاص في العام 2019.

■ هل شملت الارقام كل المناطق اللبنانية ام مناطق محددة؟

□ طبعا، هذه الارقام شملت كل المناطق اللبنانية من خلال اقليم النفوس، ويفترض ان تكون صحيحة بنسبة كبيرة الا في حال تخلف البعض او تأخرو الاسباب شتى عن تسجيل عقود الزواج والطلاق وحالات الوفيات والولادات في اقليم النفوس. نحن لا نعرف اعداد المتخلفين عن تسجيل هذه الحالات، خصوصا مع الاقفال وانتشار جائحة كورونا، لكن في تقديرنا انها اعداد قليلة جدا. لذلك، يمكننا ان نعتبر ان هذه الارقام كاملة بنسبة كبيرة قد تصل الى 95%.

■ اسباب تراجع الزواج معروفة، لكن ما هي اسباب الطلاق والهجرة ايضا؟

□ ادت الازمة الاقتصادية التي يمر فيها لبنان منذ نهاية العام 2019، وحالة عدم الاستقرار، وارتفاع معدلات البطالة الى اكثر من نسبة 35% من حجم القوى العاملة، الى تراجع معدلات الزواج. هذا التراجع ادى بدوره الى تراجع معدلات الطلاق الى نحو 10% من عقود الزواج

موثقة، ولا تأتي من وجهة نظر تبعا لاعتبارات طائفية او سياسية او شخصية. عندما لا تتوافر الارقام المطلوبة، تقوم الشركة بدراسة واستقصاء خاص للحصول على المعلومات المطلوبة. في الدراسة الحالية، اعتمدنا الارقام والاحصاءات الصادرة عن المديرية العامة للاحوال الشخصية التي شهدت تطورا كبيرا في عملها وفي اعداد البيانات والاحصاءات السكانية منذ تولى العميد الياس الخوري هذه المديرية قبل سنوات. قمنا في الدولية للمعلومات بجمع الارقام عن مواضيع الزواج والطلاق والولادات والوفيات، واجرينا مقارنة بين ارقام العام 2020 وارقم العام 2019، فتبين لنا كما هو مذكور

في الدراسة، ان عقود الزواج تراجعت بنسبة 13.5%، وعقود الطلاق بنسبة 11.1%. كما تراجعت الولادات بنسبة 14.5%، وارتفع عدد الوفيات بنسبة 8.7%. لكن، من اجل ان تكون الدراسة اكثر شمولية، وبغية اعطاء مؤشرات العام 2020 دلالات اكبر واكثر وثوقا، عمدنا الى اجراء مقارنة بين ارقام العام 2020 مع متوسط الارقام لفترة السنوات الخمس الماضية (2015 - 2019)، حيث تأكدنا من التراجع في عقود الزواج بنسبة اعلى بلغت 18%، بينما تراجعت عقود الطلاق بنسبة ادنى بلغت 10%.

وارتفعت نسبة التراجع في الولادات الى 16% وفي الوفيات الى 14%. اما في ما يتعلق باعداد المهاجرين والمسافرين، فقد استندنا الى حركة دخول اللبنانيين وخروجهم عبر مطار رفيق الحريري الدولي، الصادرة عن المديرية العامة للامن العام والمنشورة في مجلة "الامن العام". عملنا على تجميع هذه الارقام شهريا، وكذلك الحصول من السفارات الاجنبية في لبنان على انواع التأشيرات الممنوحة للبنانيين. توصلنا نتيجة ذلك الى تحديد صحيح بنسبة كبيرة بازاء

ارغمهم على التخلي عن فكرة مغادرة لبنان. تفيد آخر الارقام ان اعداد المهاجرين والمسافرين في العام 2020 تراجعت الى 17.721 شخصا مقارنة بـ 66.806 في العام 2019، اي بتراجع مقداره 49.085 شخصا بنسبة 73.5%. فيما بلغ عددهم في العام 2018 نحو 33.129 شخصا مقارنة بـ 18.863 في العام 2017، اي ان عدد المهاجرين والمسافرين في العام 2020 جاء متوازيا تقريبا مع عددهم في العام 2017. كذلك اوضحت الدولية للمعلومات ان الاعداد المرتفعة التي سجلت في الشهر الاربعة الاخيرة من العام 2020 قد تكون مؤشرا الى ارتفاع اكبر في العام 2021.

هذه الارقام والمعطيات ستترك بلا ادنى شك تأثيرا سلبيا كبيرا على تركيبة المجتمع اللبناني من كل النواحي، لاسيما لجهة تحوله الى مجتمع كهل، اسوة بما حصل في اوروبا نتيجة تراجع الزواج والولادات وزيادة اعداد الوفيات، وهجرة الشباب والطاقت الانتاجية والابداعية واليد العاملة المتخصصة، منها بشكل خاص هجرة الادمغة من اطباء ومهندسين وصناعيين وحرفيين وسواهم.

الباحث في شركة الدولية للمعلومات محمد شمس الدين اجري لـ "الامن العام" قراءة لهذه الارقام والمعطيات وتأثيرها على المجتمع اللبناني.

■ متى انجزت الدراسة وهل تشمل ارقام عام 2020 او ما قبله، ومن اين تستقي شركتكم معلوماتها؟

□ تعتمد شركة الدولية للمعلومات في عملها بشكل اساسي على الارقام الصادرة عن الجهات الرسمية في القطاع العام، وعلى المؤسسات المعنية في القطاع الخاص. لذلك تكون الارقام

اشارت الدراسة ايضا الى ان "الازمة الاقتصادية وتفشي كورونا خلفا انعكاساتها على الاوضاع في لبنان، فاغلقت مئات المؤسسات وادت الى صرف الاف العمال، فيما انكمشت الحركة التجارية بنسبة 45%، وتراجعت القدرة الشرائية بفعل ارتفاع الاسعار وانهايار سعر صرف الليرة في مقابل العملات الاجنبية". استنادا الى الارقام الصادرة عن المديرية العامة للاحوال الشخصية "تراجعت معدلات الزواج على التوالي بنسبة 13.5% و 17.9%، وتراجعت معدلات الطلاق بنسبة 11.1% و 9.8%. اما معدلات الولادات، فقد تراجعت على التوالي بنسبة 14.5% و 16.2% في المقابل، ارتفعت معدلات الوفيات بنسبة 8.7% و 13.8%.

نتيجة هذه الازمة، كان من الطبيعي ان يحصل احجام عن الزواج، ما ادى الى تراجع حالات الطلاق واعداد الولادات. كما ان العديد من النساء احجمن عن الحمل خوفا من تأثير كورونا على عملية الولادة والطفل، فيما ادى تفشي هذه الجائحة الى زيادة اعداد الوفيات.

كما لاحظت الدراسة ان لبنان شهد منذ اعوام ارتفاعا كبيرا في اعداد اللبنانيين المسافرين والمهاجرين هربا من الاوضاع الاقتصادية والمعيشية، وانعدام فرص العمل بحثا عن مستقبل افضل. وكان لتردي الاوضاع الامنية في الفترة الاخيرة سبب اضافي لزيادة هذه الاعداد، لكن تفشي جائحة كورونا والانهايار الاقتصادي كانا سببا هذه المرة في تراجع اعداد المهاجرين والمسافرين. اذ اغلقت الدول في وجه اللبنانيين بعدما تراجع اقتصادها بسبب كورونا، علما ان الانهايار الاقتصادي والمصرفي الذي شهده لبنان في الاونة الاخيرة حرم الراغبين في الهجرة والسفر، وهم بالآلاف، امكان الحصول على اموالهم من المصارف، ما